بيان صادر عن الحملة العربية للتعليم للجميع والتحالف الدولي للمونل و لا للعنف الدولية

على الرغم من إن رفض الولايات المتحدة لمنح التأشيرات للوفد الفلسطيني الوطني يمثل انتهاك لروح أهداف أجندة 2030 للشراكة المتعددة الأطراف والحوار والتعلم والتقدم، إلا أن جهود فلسطين تبدو مشجعة، نأمل أن تنجح وتزدهر تجربتها كمؤشر نحو "تحول عالمنا" كما تعِد أهداف أجندة 2030، حيث أن الهدف 16 هو جوهر تحقيق جميع الأهداف الأخرى.

في حين أن أهداف التنمية تتوافق مع السياسات الوطنية الفلسطينية ، بشعار "المواطنين أولاً،" تشير ملاحظات الاستعراض الطوعي الوطني إلى الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة – وليس مع المواطنين (الصفحات 13، 87). ما يجعلنا نتساءل، على سبيل المثال: كيف تم اشراك المجتمع المدني وما هي آليات مساهمته، وما إذا كانت الحكومة المركزية أو المحلية تنتهج التشاركيه و النزاهة في التخطيط، وإدارة المستوطنات البشرية المستدامة (الهدف 11.3)، وإنهاء التمييز القائم على الجنس والمعتقد والعرق والإثنية وغيرها من الهويات الأخرى.

من جهة أخرى يعرقل ذلك التقدم، إنتهاكاتالاحتلال بإخلاء الأراضي الفلسطينية بشكل قسري، من خلال نقل السكان، والتلاعب الديموغرافي الذي يتم تنفيذه باعتباره تحضرًا فلسطينيًا و"استيطانًا" إسرائيليًا. إضافة إلى أن التنمية الريفية المتوقفة تحرم أيضًا حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها على أراضيها. مما تجبرنا هذه البيئة القسرية على إعادة التفكير في الأهداف 11 و15.

وثمة تحدٍ أخر أمام تحقيق التنمية يتمثل في الفساد، وهو مسؤولية داخلية. حيث تشير البيانات الخاصه بالاستعراض الوطني الطوعي إلى "مكافحة الفساد عندما "تتطلع إلى الأمام" (ص 78)، لكن لا توجد جهود الى الآن لاستعادة الأصول العامة وممتلكاتها.

فلسطين التي أنشأت نظاماً للضمان الاجتماعي في عام 2016، قد حققت إنجازاً عظيماً عبر أهداف التنمية، ولم يذكر ذلك سوى في الفقرة 24 مما يحتاج إلى مزيد من التركيز و التأكيد عليه، كونه تقدماً في تحقيق الأهداف التالية: 1 و3 و5 و8 و10 و17.

1. على الرغم من أن أجندة 2030 تدّعي "إزالة العقبات التي تحول دون تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي" إلا أن الاحتلال يجعل كل شيء معقداً، [1] وقد يتطلب هذا بالأساس السيطرة الفلسطينية الكاملة على أراضيها ومواردها. فكيف يمكن أن تساعد هذا الأجندة الدول على تنفيذ ذلك الالتزام وما يرتبط به من التزامات حقوقية خارجة الولاية الإقليمية للدولة والالتزامات في مواجهة الكافة؟

2. هل قام فريق رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التابع لفلسطين بالربط بين جهوده و التزاماته المتعلقة بحقوق الإنسان، وواجبه بالرصد وتقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الانسان المصدق عليها، وهل قام بالتشاور مع منظمات حقوق الإنسان المحلية؟